

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SCU/2006/IG.1/7
12 October 2006
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة

بيروت، ٧-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

بناء القدرات الإحصائية بهدف وضع السياسات المدعومة بالأدلة

تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية
في بلدان الإسكوا

موجز

أعدت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الدراسة لمناقشتها في الدورة السابعة للجنة الإحصائية. وفيها عرض لنتائج المسح لعام ٢٠٠٦ لتقييم احتياجات الأجهزة الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا.

وتتضمن هذه الدراسة تحليلاً للوضع الراهن لإمكانيات الأجهزة الإحصائية الوطنية، وقدراتها في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وتستعرض أنشطة هذه الأجهزة في تطبيق التوصيات والمعايير والتصنيفات الدولية، وفي إجراء وتنفيذ المسوح والتعدادات ومدى الاستفادة من السجلات الإدارية.

وتحتوي هذه الدراسة على تقييم لعملية رصد مؤشرات التنمية في ظل أنشطة هذه الأجهزة ومصادر بياناتها، للوصول إلى تقييم لاحتياجات الأجهزة الإحصائية الوطنية. ونأمل في أن يُستخدم هذا التقييم لوضع أسس لقياس التقدم الذي تحرزه الأجهزة الإحصائية الوطنية في تطوير أنشطتها. كما نأمل أن تساعد هذه الدراسة في تسهيل عملية إعداد خطة عمل لبناء القدرات على المستوى الإقليمي في الأجلين القصير والبعيد.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١	أولاً- الخلفية والأهداف.....
٤	٢٧-٦	ثانياً- الوضع الراهن لقدرة الأجهزة الإحصائية الوطنية.....
٤	٩-٦	ألف- الإطار القانوني للأنشطة الإحصائية.....
٥	١٥-١٠	باء- الموارد المالية والتقنية والبشرية.....
٦	١٨-١٦	جيم- التنسيق بين الأنظمة الإحصائية الوطنية.....
٧	٢٤-١٩	دال- ضبط الجودة.....
٨	٢٧-٢٥	هاء- تكنولوجيا المعلومات.....
٨	٤٥-٢٨	ثالثاً- أنشطة وإنتاجات النظام الإحصائي الوطني.....
٨	٣٣-٢٨	ألف- تطبيق التوصيات والمعايير والتصنيفات الدولية.....
١٠	٤١-٣٤	باء- مصادر البيانات.....
١١	٤٥-٤٢	جيم- جمع ودورية إحصاءات ومؤشرات رئيسية حسب حقول البيانات....
١٢	٦٣-٤٦	رابعاً- تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في بلدان الإسكوا.....
١٦	٧١-٦٤	خامساً- تقييم عملية رصد مؤشرات التنمية في ظل أنشطة الأجهزة الإحصائية الوطنية ومصادر بياناتها.....
١٧	٨٥-٧٢	سادساً- تقييم احتياجات الأجهزة الإحصائية الوطنية.....
١٨	٧٣	ألف- الإطار القانوني للأنشطة الإحصائية.....
١٨	٧٤	باء- الموارد المالية والتقنية والبشرية.....
١٨	٧٦-٧٥	جيم- تنسيق الأنظمة الإحصائية الوطنية.....
١٩	٧٧	دال- ضبط الجودة.....
١٩	٧٨	هاء- تكنولوجيا المعلومات.....
١٩	٧٩	واو- التعاون الدولي.....
١٩	٨١-٨٠	زاي- المعايير والتصنيفات الدولية.....
٢٠	٨٢	حاء- المسوح والتعدادات.....
٢٠	٨٣	طاء- السجلات الإدارية.....
٢٠	٨٤	ياء- جمع ودورية إحصاءات ومؤشرات رئيسية حسب حقول البيانات....
٢٠	٨٥	كاف- بناء القدرات.....
٢١		المصادر.....

أولاً - الخلفية والأهداف

١- يعتبر الرصد الدقيق، وتقييم النتائج، ووضع السياسة المبنية على الحقائق، والشفافية والمساءلة، جزءاً من استراتيجية شاملة لتحسين فاعلية التنمية لتحقيق نتائج أفضل، وذلك من خلال تحسين الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أعلى فائدة للمستفيدين. وبالإضافة إلى ما يحققه الرصد الدقيق للبرامج وتقييم النتائج من تحسين للنتائج المستحصلة، فإنه يساعد على فهم أفضل لعملية التنمية وصياغة السياسات الرشيدة.

٢- وتشير القدرة الإحصائية إلى القدرة على جمع ونشر وتحليل الإحصاءات ذات الصلة والموثوق بها والآنية واستعمالها في وضع السياسات، حيث يشارك في العملية العديد من المؤسسات والوكالات الوطنية من منتجي ومستخدمي البيانات، كالمؤسسات الإنتاجية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. ويعتمد قياس المؤشرات، إلى حد كبير، على الأهمية النسبية لهذه المؤشرات في كل بلد، بالإضافة إلى قدرة البلد على قياسها. والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل الدخل في بلد ما لا يضمن وجود قدرة إحصائية أفضل، فقد تتواجد هذه القدرة حتى في بلد ذي معدل للدخل منخفض نسبياً.

٣- ويعتمد التقييم المتكامل للقدرة الإحصائية في أي بلد على خصائص البيانات وجودتها وعلى جودة أداء المشاركين في النظام الإحصائي. ولا بد من إجراء مثل هذا التقييم على الأرض وبالتعاون مع منتجي البيانات ومدراء النظام، للوقوف على نقاط القوة والضعف في عمل النظام. ولذلك ستسلك الإسكوا في إعداد هذه الدراسة نهجاً محدداً، لأن التقييم سيعتمد على مدى متابعة الأجهزة الإحصائية الوطنية، وهو خطوة أولى في تمكين الدول الأعضاء من رسم خططهم الوطنية وتطبيق نظام أكثر شمولية. ويتطلب ذلك مساهمة جميع الأطراف المعنية للوصول إلى الاستخدام الأفضل للموارد.

٤- وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم تقرير عن الأنشطة التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية الوطنية لإنتاج بيانات موثوق بها وآنية وقابلة للمقارنة. كما تحاول الدراسة، من خلال تقييم نتائج المسح، تشخيص نقاط الضعف في عمل الأجهزة الإحصائية الوطنية وتقديم المقترحات اللازمة لتحسينها. ويتكون التقييم من خمسة أطر: إطار مراجعة الوضع الراهن لقدرة الأجهزة الإحصائية الوطنية، وإطار مدى تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وإطار الأنشطة الإحصائية والنواتج المطلوبة لاحتساب مؤشرات التنمية، وإطار تقييم عملية رصد المؤشرات في ظل أنشطتها، وإطار تقييم احتياجات الأجهزة الإحصائية الوطنية، علماً بأن هذا التقييم يجري ضمن إطار محدد لا يتناول فعالية النظم الإحصائية أو قدرة أو إرادة الدول في استعمال الإحصاءات التي تنتجها لتحسين الإدارة والسياسة.

٥- وتمثلت المرحلة الأولى من إعداد هذه الدراسة في مراجعة الوضع الراهن لرصد مدى تنفيذ الأهداف وقياسها في كل بلد. أما المرحلة الثانية فقصت بإرسال استمارة المسح إلى الأجهزة الإحصائية الوطنية، علماً بأن سبع دول أعضاء فقط^(١) أجابت بملء الاستمارة وهي: مصر، العراق، الأردن، فلسطين، قطر، الجمهورية العربية السورية، والإمارات العربية المتحدة. وقد تم التحليل بناءً على ردود الدول السبع، التي بوبت في جداول كأساس لوصف الوضع الحالي وإعداد المقترحات بشأن الاحتياجات المطلوبة لبناء قدرات الأجهزة الإحصائية، لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية. وقد لوحظ وجود بعض المفارقات في الردود، وعليه تدعو اللجنة الإحصائية الدول الأعضاء إلى مراجعة الاستبيانات المبوبة في الوثيقة ESCWA/SCU/2006/IG.1/7/Add.1، وتوفير معلومات إضافية و/أو إجراء أي تعديل إذا لزم الأمر. كما تدعو

(١) تلقت الإسكوا ردود كل من اليمن والمملكة العربية السعودية ولبنان لاحقاً بعد استكمال الدراسة.

بقية الدول إلى استيفاء المسح من أجل استكمال الصورة الشاملة للمنطقة، وذلك لوضع أسس لقياس التقدم الذي تحرزه الأجهزة الإحصائية الوطنية في تطوير أنشطتها. وستقوم الإسكوا لاحقاً بنشر الممارسات الجيدة على موقعها على الإنترنت.

ثانياً- الوضع الراهن لقدرة الأجهزة الإحصائية الوطنية

ألف- الإطار القانوني للأنشطة الإحصائية

٦- ينص المبدأ الأساسي السابع للإحصاءات الرسمية على ما يلي: "تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية". فالأجهزة الإحصائية الوطنية تعمل ضمن إطار قانوني يسمى قانون الإحصاءات العامة الذي يرجع إلى عام ١٩٦٠ في مصر والجمهورية العربية السورية، وعام ١٩٧٢ في العراق، وعام ١٩٧٤ في الإمارات العربية المتحدة، وعام ١٩٨٠ في قطر. أما فلسطين فقد وضعت قانون الإحصاءات العامة في عام ٢٠٠٠ والأردن في عام ٢٠٠٣ (قانون مؤقت).

٧- وتلتزم جميع الدول بالمبدأ الأساسي السادس للإحصاءات الرسمية الذي ينص على ما يلي: "يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية". فقوانين الدول تلزم بملء الاستبيانات الصادرة عن الأجهزة الإحصائية الوطنية، وتتص جميعها على سرية البيانات الفردية. وأفادت معظم الدول بإمكان الاطلاع على التبويب النهائي وليس على التبويب الفردي. ومن هذه الدول من ذكر معالجة البيانات الفردية بطريقة تضمن عدم الإفصاح عن البيانات التعريفية للفرد، فعمدت إلى ضمان سرية البيانات الفردية عبر توقيع اتفاقية مع كل شخص/جهة يحصل على نسخة من البيانات المؤهلة تؤكد على المستخدم عدم إساءة استخدام البيانات المعنية وحصر استخدامها في الغرض الذي تم التصريح به للحصول على هذه البيانات.

٨- وقد أفادت معظم الدول بوجود إستراتيجية عمل، غير أن المطلوب في المسح هو السؤال عن وجود استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، كما هو موصى به في خطة عمل مراكش للإحصاء، الصادرة عن اجتماع المائدة المستديرة الدولي الثاني المعني بالإدارة من أجل نتائج التنمية، في المغرب عام ٢٠٠٤. وعليه فقد قامت الجمهورية العربية السورية بإعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية. كما وتعمل فلسطين حالياً على إعداد استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية وفقاً للإطار المحدد في الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21)، ويتوقع استكمال إعدادها مع نهاية عام ٢٠٠٦. ويعتمد تطوير هذه الاستراتيجية على الاستراتيجية الحالية التي تم إعدادها عام ٢٠٠٠ للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وتستند الاستراتيجية التي تعتمدها إدارة الإحصاء في قطر على خطة عمل نتجت عن حوار بين المنتجين والمستخدمين آخذين في الاعتبار إطار العمل الإحصائي في شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. كما أفادت جميع الدول بوجود برامج عمل سنوية أو متعددة السنوات للأنشطة الإحصائية. أما الأردن فهو بصدد وضع استراتيجية التي لا تزال في مراحلها الأولى.

٩- وتبين الردود على المسح بأن بعض الخطط لا تأخذ في الاعتبار المقاييس والاحتياجات المتعلقة بقياس مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية إلا في عدد قليل من الدول. وقد أفادت كل من مصر والعراق وفلسطين بأنها أخذت في الحسبان حاجات القياس المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية من خلال إجراء مسح

خاصة وجديدة لجمع الإحصاءات اللازمة لهذا الغرض، كمشح الأمن الغذائي، والاستقصاء متعدد المؤشرات، ومسح أحوال المعيشة، والمسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر. وتقوم جميع الدول بإصدار تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية. ولعل من أهم التحديات التي تواجهها نظم الإحصاءات الوطنية، توفير البيانات وتحسين نوعيتها. ولذلك، فمن المهم وضع خطط متعددة السنوات تشمل الأنشطة التي تقوم بها جميع الجهات المعنية سواء الأجهزة الإحصائية الوطنية أو المؤسسات المتخصصة أو تلك المنتجة للبيانات.

باء- الموارد المالية والتقنية والبشرية

١٠- يعتبر تأمين الموارد المالية والبشرية المستقلة أمراً ضرورياً لضمان متابعة ورصد مؤشرات التنمية. وقد يمثل هذا تحدياً للأجهزة الإحصائية الوطنية في بعض دول المنطقة، لما يتطلبه من توظيف الفنيين وإعادة تدريبهم للقيام بمهام إضافية لمتابعة مؤشرات التنمية، ومن ضمنها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ومما يزيد الأمر تعقيداً، أن المسوح المطلوبة التي تنتج مؤشرات التنمية لا تجرى بانتظام ولا تشكل جزءاً من البرنامج الوطني. وفي بعض الحالات، لا تترك الأجهزة الإحصائية الوطنية حاجة الدولة إلى هذه المؤشرات في عملية التنمية.

١- الموارد الخارجية: مالية وتقنية

١١- وتجدر الإشارة إلى أن بعض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تشتق من بيانات لمسوح ممولة ومنفذة من قبل منظمات دولية، ومن أهمها الاستقصاء متعدد المؤشرات الذي يوفر بيانات بشأن ١٦ مؤشراً على الأقل، والاستقصاء الديمغرافي والصحي الذي يوفر بيانات بشأن ما لا يقل عن ١٨ مؤشراً. كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن اعتبار الدول التي تعتمد فقط على موارد التعاون الدولي بأن لديها القدرة الإحصائية حين تكون مساهمة النظام الإحصائي الوطني في إنتاج البيانات محدودة. وعليه ينبغي أن يكون التعاون الدولي جزءاً لا يتجزأ من عمل الأجهزة الإحصائية الوطنية.

١٢- وتُظهر إجابات الدول مدى اعتمادها على المساعدات المالية والتقنية الخارجية للأنشطة الإحصائية. ففي مصر يتم الاعتماد على هذه المساعدات في أربعة أنشطة هي الإحصاءات البيئية، وإحصاءات التجارة الخارجية، وبيانات إصابات الحوامل بفيروس نقص المناعة البشرية، والمسح الأسري للدخل والإنفاق. أما العراق فيعتمد على المساعدات المالية والتقنية من البنك الدولي في تنفيذ مسح ميزانية الأسرة والمسح الأسري للدخل والإنفاق، ومن برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ المسح الوطني للتغذية، ومن منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إجراء الاستقصاء متعدد المؤشرات، ومن منظمة اليونيسكو في تنفيذ المسوح الخاصة بمعرفة القراءة والكتابة. وينفذ الأردن المسوح الديمغرافية والصحية بمساعدة من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. أما فلسطين فتعتمد على المساعدات الخارجية في تنفيذ جميع المسوح المدرجة في الاستقصاء بالإضافة إلى مصادر البيانات من السجلات الإدارية. وتستعين الجمهورية العربية السورية بالمساعدات الخارجية في إجراء مسح الصحة الإنجابية، والمسح الديمغرافي والصحي، والمسح الوطني للأسر المعيشية، والاستقصاء متعدد المؤشرات، وسجلات التطعيم والتحصين، وإحصاءات البيئة، وسجلات السكان. أما قطر والإمارات العربية المتحدة فلا تعتمدان على المساعدات الخارجية في تنفيذ أي من المسوح والسجلات الإدارية. والملفت أن الدول التي تنفذ عدداً أكبر من المسوح والسجلات الإدارية هي الدول التي تعتمد في التمويل على المساعدات الخارجية.

٢- الموارد الوطنية: بشرية

١٣- تظهر نتائج المسح أن هناك تفاوتاً بين نسبة عدد الموظفين المختصين في المكاتب الإحصائية إلى عدد السكان الإجمالي بين دول المنطقة. فهناك موظف واحد مختص لكل ٣٨٨ ٠٠٠ نسمة في الإمارات العربية المتحدة (١٢ موظفاً مختصاً)، ولكل ٤٠٠ ٤١١ نسمة في الجمهورية العربية السورية (١٣٨ موظفاً مختصاً)، ولكل ٦٧ ٠٠٠ نسمة في العراق (٤٤١ موظفاً مختصاً)، ولكل ٢٩ ٠٠٠ نسمة في فلسطين (١٣٢ موظفاً مختصاً)، ولكل ١٨ ٠٠٠ نسمة في مصر (٢٠٠ ٤ موظفاً مختصاً)، ولكل ١٧ ٠٠٠ نسمة في الأردن (٣٤٠ موظفاً مختصاً)، ولكل ١١ ٥٠٠ نسمة في قطر (٧٣ موظفاً مختصاً).

١٤- وفي تحليل الردود الواردة من الدول الأعضاء في هذا الموضوع يتبين أن أعلى نسب من الموظفين المختصين (دائمين/دوام كامل) الذين يتركون العمل في المكاتب الوطنية للإحصاء قد سجلت في العراق (١٧ في المائة) ثم الأردن (١٠ في المائة) وتليها فلسطين (٥,٣ في المائة). أما في الجمهورية العربية السورية ومصر فالنسب ضئيلة وتبلغ ١ في المائة و ٢ في المائة فقط على التوالي. كما تظهر الردود أن رؤساء الأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء راضون عن عدد الموظفين ومهاراتهم والخبرة المكتسبة لديهم، ما عدا في دولة قطر التي أشارت إلى الحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين لتطوير الإحصاءات. كما تعتبر كل من مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة أن ميزانية تدريب العاملين في الجهاز الإحصائي غير ملائمة. وأفادت معظم الدول بأنه لا يوجد برنامج تدريبي خاص بموظفي الوحدات الإحصائية في المؤسسات الحكومية، وإن وجدت فهي محصورة في مراكز قومية للتدريب.

١٥- وبما أن الموارد البشرية تعتبر من أهم العناصر في تنفيذ الأنشطة الإحصائية وتطوير الناتج الإحصائي لتلبية الاحتياجات الأولية للدولة، يجب بالتالي أن تكون الرواتب وبيئة العمل على درجة من التكافؤ مع طبيعة العمل ومقاربة مع تلك الموجودة في ظروف تنافسية، وكذلك بالنسبة إلى بيئة الإدارة العامة في البلد. كما يجب أن تحافظ إدارة العمل الإحصائي على دورة العمالة في المكاتب بحيث يكون معظم الموظفين على مستوى مقبول من التعليم ويملكون الكفاءات المناسبة لشغل الوظائف المطلوبة وأيضاً أن يتم استخدامهم بطريقة فعالة.

جيم- التنسيق بين الأنظمة الإحصائية الوطنية

١٦- إن التداخل الموجود بين التحديات المذكورة أعلاه، يحتم التنسيق بين الأنظمة الإحصائية الوطنية لضمان فعاليتها، بالإضافة إلى متابعة رصد مؤشرات التنمية، وذلك وفقاً للمبدأ الأساسي الثامن للإحصاءات الرسمية الذي ينص على أن "التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمر ضروري لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي". ومن الجوانب المهمة في التنسيق تعريف الشركاء بعضهم إلى بعض، وتقسيم المسؤوليات فيما بينهم، وقيادة المؤسسات التي تنتج البيانات، وإرساء معايير تقنية مشتركة، والاستخدام الأفضل للموارد التقنية والبشرية المتوافرة.

١٧- ونظراً إلى تعدد مصادر مؤشرات التنمية وتعدد الجهات الوطنية المنتجة لها، لا بد من تحديد المسؤوليات الإدارية للأجهزة المنتجة للبيانات المختلفة لتقوم كل منها بمهامها في تنفيذ الأنشطة المطلوبة. كما أن تعدد الجهات المعنية في النظم الإحصائية الوطنية، وخاصة بالنسبة إلى مؤشرات التنمية، يدعو إلى وجود قيادة مؤسسية. وهذه القيادة تقوم بها عادة الأجهزة الإحصائية الوطنية لما لها من قدرة على ممارسة التقنية القيادية. وعلى الأنظمة الإحصائية الوطنية أن تُنظم نفسها في إطار قانوني له صلاحية قانونية لوضع

الإجراءات التقنية المطلوبة. ومن أهم الشروط لتحقيق التنسيق الجيد إنشاء مجلس وطني أعلى للإحصاء. وتبين الردود على المسح أن ثلاث دول فقط هي مصر والجمهورية العربية السورية وفلسطين قد أنشأت هذا المجلس.

١٨- وأفادت معظم الدول بأن لديها برامج سنوية أو متعددة السنوات. فبالإضافة إلى أهمية وضع برنامج عمل سنوي أو متعدد السنوات للأنشطة الإحصائية، من الضروري أن يشمل أي برنامج جميع المؤسسات التي تنتج بيانات إحصائية وتعمل ضمن قانون الإحصاء. وتبين نتائج المسح أن لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى برنامج العمل، قانوناً للإحصاء معمول به في المؤسسات الوطنية الأخرى التي تنتج بيانات إحصائية. ومن المهم أيضاً إقامة ترتيبات تنظيمية لتنسيق جمع المعلومات حول الإحصاءات على الصعيد الوطني، مثل توقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات التي تُجمع منها البيانات، لضمان تنظيم العمل، على غرار ما هو معمول به في فلسطين، وعقد ندوات بين المنتجين والمستخدمين من جهات متعددة وبشكل منتظم وعلى مستوى عال، كالندوات التي تعقد في دولة قطر، وإقامة ترتيبات تنظيمية بغية وضع معايير إحصائية، كأعداد دليل للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتشكيل لجنة لتطوير الإحصاءات تضم ممثلي أقسام الإحصاء في الوزارات مهمتها تنسيق العمل الإحصائي على المستوى الوطني، كما هو معمول به في العراق وفلسطين.

دال- ضبط الجودة

١٩- ومما يسهم في تحسين إنتاج البيانات الإحصائية استخدام الأدوات القياسية التي وضعها صندوق النقد الدولي وهي النظام العام لنشر البيانات (GDDS) والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS). وقد انضم كل من العراق والأردن وقطر وفلسطين والجمهورية العربية السورية إلى نظام GDDS، وانضمت مصر إلى معيار SDDS الذي ضمنته فلسطين أيضاً في خطتها.

٢٠- ويعتبر ضبط الجودة من أهم المتطلبات لإنتاج بيانات آنية ذات جودة. ومن الآليات التي تتبعها بعض الدول لتحقيق ذلك إنشاء برنامج النوعية الإدارية الذي يقضي بإجراء تقييم دوري لمعرفة التقدم المحرز، وضبط مواعيد الأنشطة الإحصائية، واتخاذ التدابير للتقيد بالمواعيد، وتخفيض العبء على الجهات التي تملأ الاستبيانات.

٢١- وأفادت معظم الدول بأنها تجري تقييماً سنوياً أو نصف سنوي للوقوف على التقدم المحرز. وبالإضافة إلى التدقيق الميداني والمكتبي والمطابقة مع السجلات الإدارية، أنشئ في عدد من الدول كالعراق وفلسطين والأردن مركز أو لجنة خاصة لإدارة تطوير جودة البيانات والتدقيق فيها. كما أفادت فلسطين عن تأسيس وحدة رقابة فنية من أهم مهامها مراقبة آليات ضبط الجودة وضمان التزام الوحدات المختلفة بمعايير الجودة المعتمدة في العمل الإحصائي. ومن الأمثلة على آليات ضبط الجودة: الالتزام بإعادة مقابلة ما لا يقل عن ١٠ في المائة من عناصر العينة وفق معايير خاصة، وعدم اعتماد نتائج أي مسح دون مقارنة بعض المؤشرات مع مؤشرات واردة في مسوح أخرى، مثل المؤشرات الديمغرافية ومؤشرات التعليم، وهي مؤشرات تتكرر في معظم المسوح الأسرية عادة، وكذلك المقارنة بين مؤشرات الدورات المختلفة من المسح نفسه. وهناك أيضاً معايير خاصة ببرامج إدخال البيانات إلى الحاسوب لضمان صحة الإدخال، وكذلك يتم فحص التباين في مؤشرات المسوح للتأكد من صلاحية هذه المؤشرات للنشر.

٢٢- كما أعربت الدول عن اهتمامها بتحسين التقيد بمواعيد الإصدار للمنتجات والأنشطة الإحصائية بانتظام. ومن التدابير المتخذة لهذا الغرض وضع خطة سنوية وإصدار جدول زمني إحصائي يتضمن مواعيد إصدار التقارير وإجراء المسوح. وعلى ضوء هذا الجدول يصار إلى متابعة تنفيذ الأعمال شهرياً ومعالجة أي تأخير قد يحدث في إنجاز التقارير أو تنفيذ الأنشطة. وفي حالات تأجيل النشر، كما يحصل في العراق وفلسطين، يتم الإعلان مسبقاً في كافة الوسائل المتوافرة عن التأجيل وسببه وموعد النشر القادم.

٢٣- ومن أبرز الممارسات التي يعمل بها في فلسطين لخفض العبء على الجهات التي تستوفي الاستبيانات بشكل منتظم، الاعتماد على السجلات الإدارية في مختلف المواضيع، مثل بيانات الزواج والطلاق والتجارة الخارجية والثقافة والسياحة والتعليم، وضمان عدم تكرار وحدات المعاينة ذاتها في المسوح لمدة لا تقل عن سنة، بالإضافة إلى تبسيط الاستبيانات.

٢٤- وبناء على ما ينص عليه المبدأ الأساسي الرابع للإحصاءات الرسمية من أن "الوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات"، أفادت الأجهزة الإحصائية بأن لها الحق في التعليق على أي تفسير خاطئ للإحصاءات أو إساءة استعمالها. وتسعى الأجهزة الإحصائية إلى تنفيذ نشاطات تهدف إلى تثقيف المستخدمين، بما في ذلك وسائط الإعلام، من خلال عقد مؤتمرات إحصائية تهدف إلى التوعية وتطوير العمل الإحصائي (العراق) واستخدام الوسائل الإعلامية كالإذاعة والتلفزيون والصحف (الأردن)، وتنظيم دورات تدريبية للصحافيين بشأن آليات قراءة الرقم الإحصائي (فلسطين).

هـ- تكنولوجيا المعلومات

٢٥- يعتبر الإنترنت من الوسائل الحديثة والضرورية التي تميز كفاءة المكتب الإحصائي في نشر المعلومات والبيانات والمنهجيات والأنشطة المختلفة من اجتماعات ومسوح ودراسات وغيرها لمنتجات الإحصاءات ومستخدميها بشكل آني وبكلفة قليلة.

٢٦- وقد أفادت جميع الدول بأن لديها موقعاً على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت خمس دول هي مصر والعراق والأردن وفلسطين والإمارات العربية المتحدة عن قيامها بتوفير قاعدة بيانات ومنشورات على موقعها على الإنترنت.

٢٧- وتبين إجابات الدول أن هناك تفاوتاً بين عدد الحواسيب الإلكترونية الموصولة بالإنترنت وعدد الموظفين المختصين. ففي مصر مثلاً يوجد ٢١٠ موظفين مختصين لكل حاسوب، وفي العراق ما يقارب تسعة مختصين لكل حاسوب، وفي الأردن ثلاثة مختصين لكل حاسوب. أما في فلسطين والجمهورية العربية السورية وقطر والإمارات العربية المتحدة فلكل مختص حاسوب إلكتروني موصول بالإنترنت.

ثالثاً- أنشطة وإنتاجات النظام الإحصائي الوطني

ألف- تطبيق التوصيات والمعايير والتصنيفات الدولية

٢٨- من الضروري التأكيد على أنه ما لم يتم توحيد المفاهيم والتطبيقات المستخدمة في مختلف المواضيع الإحصائية في إطار منطقي وبشكل منسق، لن يكون بالإمكان وضع هيكلية للبيانات الإحصائية سواء لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات الكلية أو لجعل المعلومات المستقاة من مصادر مختلفة متطابقة.

كما يجب أيضاً الحرص على صياغة كل مفهوم بالتشاور مع المختصين في ذلك البند لأجل أن يحظى المفهوم الموحد بالقبول العام. كما أن التطبيق الموحد للتصنيفات المختلفة وتحديثها وإدامتها بشكل متناغم يتطلب رعاية مستمرة ويحتاج إلى الحوار والتفاوض بين الجهات المنتجة للبيانات والجهات المستخدمة لها.

٢٩- ويجب اعتبار الضعف في تطبيق الإحصاءات الدولية كمؤشر على وجود نقص في إدارة الخدمات الإحصائية. وفي السياق نفسه، يجب أن تتضمن التدابير التنظيمية المطلوبة لتنسيق التصنيفات والمعايير، والتعاريف، والمفاهيم، تأسيس قسم إداري يكون مسؤولاً عن مطابقة ما يستخدم على مستوى البلاد مع ما هو مطبق دولياً.

٣٠- وينص المبدأ الأساسي التاسع للإحصاءات الرسمية على أن "قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية". وهذا ما يسهم في تيسير المقارنات الدولية للإحصاءات، وضمان الفعالية والجودة في إنتاجها. ومن خلال الاستقصاء عن تطبيق ١٢ من المعايير الدولية الرئيسية تبين إجابات الدول أن معظمها يطبق معايير الصناعة والتجارة والمهن بينما هناك قصور في تطبيق الكثير من بقية المعايير الإحصائية الدولية.

٣١- فقد أبلغت جميع الدول في المسح الاستقصائي بأنها تطبق التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (International Standard Industrial Classification of All Economic Activities-ISIC)، والتصنيف الموحد للتجارة الدولية (Standard International Trade Classification-SITC) ما عدا الأردن والجمهورية العربية السورية، والتصنيف الدولي الموحد للمهن (International Standard Classification of Occupation-ISCO) ما عدا العراق، والنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها (Harmonized Commodity Description and Coding System-HS) ما عدا العراق الذي ينظر في تطبيقه حالياً.

٣٢- ولكن نلاحظ أنه لا يتم تطبيق باقي المعايير الدولية من قبل جميع الدول: فالتصنيف المركزي للمنتجات (Central Product Classification-CPC) يتم تطبيقه في أربع دول فقط هي مصر والأردن والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة. وأفادت كل من مصر وفلسطين وقطر والإمارات العربية المتحدة بتطبيق تصنيف البلدان والمناطق (Country and Area Classification). وأفادت ثلاث دول هي فلسطين والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة بأنها تطبق التصنيف بحسب الفئات الاقتصادية الواسعة (Broad Economic Classification-BEC). أما التصنيف الدولي لحالة العمالة (International Classification of Status in Employment-ICSE) فيجري تطبيقه في قطر والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة.

٣٣- ويتم تطبيق التصنيف الدولي الموحد للتعليم (International Standard Classification of Education-ISCED-97) في مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة، والتصنيف الدولي للأمراض والمشاكل المتعلقة بالصحة (International Classification of Diseases and Related Health Problems-ICD-10) في مصر وقطر والإمارات العربية المتحدة. وأفادت الإمارات العربية المتحدة فقط بأنها تطبق التصنيف الدولي للعاهات وحالات العجز والإعاقة (International Classification of Impairments, Disabilities and Handicaps-ICIDH) والتصنيف الدولي للأداء وحالات العجز والصحة (International Classification of Functioning, Disability and Health-ICF).

باء- مصادر البيانات

٣٤- ينص المبدأ الأساسي الخامس للإحصاءات الرسمية على أنه "يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الإحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين".

١- المسوح والتعدادات

٣٥- ثمة تباين بين الدول الأعضاء في ما يتعلق بإجراء المسوح، ولكن معظمها يتبع الدورية المقترحة في إنجاز هذه المسوح. وهناك نقص في إعداد المسوح اللازمة لقياس مؤشرات التنمية في معظم دول المنطقة. وحتى عندما يكون المصدر المطلوب متوافراً فإن بعض الدول قد أخفقت في جمع البيانات المطلوبة لاحتساب مؤشرات التنمية. إن الاستخدام الأفضل للإحصاءات يقضي بإجراء تحليل شامل للبيانات ونشر كامل للمعلومات، مما يزيد في توافر البيانات لكل من السياسات الوطنية والمتابعة الدولية لمؤشرات التنمية، ومن ضمنها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ومن خلال الاستقصاء عن مدى إجراء ١٧ مسحاً رئيسياً لاحتساب مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، تبين أن عدداً كبيراً منها لم ينفذ في المنطقة.

٣٦- تجري دولة واحدة كلاً من المسوح التالية: تجري مصر مسح الاستهلاك والحالة المعيشية كل خمس سنوات، ويجري العراق الاستقصاء متعدد المؤشرات لمجموعات معينة كل خمس سنوات، وتجري فلسطين سنوياً المسح الخاص بمعرفة القراءة والكتابة، وتجري مصر مسح الملاريا كل ثلاث سنوات.

٣٧- وتجري دولتان كلاً من المسوح التالية: تجري مصر والأردن مسح المهن والعمالة بشكل سنوي، ويجري العراق مسح الأسر المعيشية كل خمس سنوات، بينما تجريه الجمهورية العربية السورية بشكل غير منتظم. أما المسوح الوطنية للتغذية فيجريها العراق بشكل غير منتظم وتجريها الجمهورية العربية السورية كل خمس سنوات. وتجري مصر مسح الصحة العالمية بشكل غير منتظم، بينما تجريها فلسطين كل ثلاث إلى خمس سنوات. كما تجري مصر مسح المشروع العربي لصحة الأسرة (PAPFAM) بشكل منتظم وستنفذه فلسطين سنة ٢٠٠٧. وتجري فلسطين والجمهورية العربية السورية مسوحاً عن عمل الأطفال، كما تجري فلسطين والعراق مسح القطاع غير النظامي سنوياً.

٣٨- وتجري ثلاث دول المسوح التالية: المسح الديمغرافي والصحي (مصر والأردن وفلسطين)، ومسح ميزانية الأسرة (العراق وقطر والجمهورية العربية السورية)، ومسح المؤسسات (مصر وقطر والجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى العراق الذي يجريه بشكل غير منتظم). ويعتبر مسح القوى العاملة الأكثر شيوعاً في منطقة الإسكوا حيث تقوم بإجرائه معظم الدول. غير أنه لا ينفذ بشكل فصلي لاحتساب العمالة الموسمية إلا في ثلاث دول هي مصر وفلسطين والجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الدول تجري تعدادين رئيسيين بشكل منتظم هما تعداد السكان والمساكن وتعداد المنشآت.

٢- السجلات الإدارية

٣٩- تعتبر السجلات الإدارية مصدراً هاماً آخر لجمع البيانات وحساب المؤشرات. وتبين نتائج الاستقصاء عدم وجود آلية للحصول على بيانات السجلات الإدارية التي تساعد على وضع مؤشرات التنمية، ومن ضمنها مؤشرات التنمية للألفية. وقد يعود ذلك إلى أن الوزارات في بعض البلدان وليس جهاز الإحصاء الوطني، هي التي تعد الإحصاءات استناداً إلى البيانات الإدارية، أو إلى غياب التنسيق والتعاون، أو إلى وجود قيود قانونية، أو إلى عدم توفير هذه البيانات من قبل الجهة المسؤولة.

٤٠- وتحتاج السياسات الوطنية إلى مزيد من التحليل الإحصائي للبيانات حسب الجنس وجغرافية المنطقة. ولذلك تحتاج الأجهزة الإحصائية الوطنية إلى تصميم عمليات جمع بيانات المؤشرات المطلوبة، عن طريق زيادة التغطية الجغرافية، وهذا بالطبع يتطلب موارد إضافية.

٤١- وبالنسبة إلى مدى إمكانية وصول الأجهزة الإحصائية الوطنية إلى ١٨ سجلاً إدارياً ضرورياً ومدى التغطية الجغرافية لهذه السجلات، تبين نتائج المسح أن إمكانية الوصول إلى جميع السجلات الإدارية الضرورية موجودة لدى بلدين فقط هما الجمهورية العربية السورية ومصر. فتمتيز الجمهورية العربية السورية بإمكانية الوصول إلى كل السجلات الإدارية بتغطية كاملة للبلاد. ولدى مصر إمكانية الوصول إلى ١٢ سجلاً إدارياً بتغطية شاملة للبلاد وإلى ستة سجلات إدارية بتغطية جزئية فقط. أما بقية الدول فليس لديها إمكانية وصول كاملة ولا تغطية شاملة، فالإمارات العربية المتحدة لديها إمكانية الوصول إلى ثمانية سجلات إدارية منها ستة بتغطية كاملة واثنان بتغطية جزئية. ولدى قطر إمكانية الوصول إلى سجل إداري واحد فقط ذي تغطية شاملة وإلى سبعة سجلات إدارية بتغطية جزئية. ولدى العراق إمكانية الوصول إلى أربعة سجلات إدارية فقط بتغطية البلاد بشكل كامل. أما الأردن فيمكنه الوصول إلى سجل إداري واحد فقط شامل للبلاد وإلى ثلاثة سجلات إدارية ذات تغطية جزئية.

جيم- جمع ودورية إحصاءات ومؤشرات رئيسية حسب حقل البيانات

٤٢- تبين نتائج المسح عن جمع ٢٠ حقلاً مختلفاً لإحصاءات ومؤشرات رئيسية، أن دولة قطر تجمع ١٠٠ في المائة من البيانات الواردة في المسح، وتليها فلسطين بنسبة ٨٥ في المائة ثم الجمهورية العربية السورية بنسبة ٧٥ في المائة ومصر بنسبة ٦٥ في المائة والإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٠ في المائة وكل من العراق والأردن بنسبة ٤٥ في المائة. ومن الجدير بالإشارة، أن هذا النوع من الاستقصاء لا يعطي تقييماً عن مدى جودة أو شمولية البيانات، ولكنه يعطي فكرة عن قابلية الدول لتنويع أنشطتها ومدى قدرتها على توفير البيانات للمستخدمين ولصانعي القرار.

٤٣- وتبين نتائج المسح عن عملية جمع ودورية الإحصاءات في المكاتب الوطنية للإحصاء أنه يتم جمع البيانات من قبل كل الدول في إحصاءات الصناعة السنوية، وإحصاءات السكان بشكل سنوي أو حسب إجراء التعداد في ذلك البلد. وهناك دورية جيدة في الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار حيث تقوم معظم الدول بجمع هذه الإحصاءات بشكل شهري أو سنوي (ما عدا الأردن)، وجميع إحصاءات القوى العاملة بشكل سنوي أو فصلي (ما عدا العراق)، وجميع سنوي لإحصاءات الزراعة والغابات وصيد الأسماك (ما عدا الأردن)، وجميع سنوي لإحصاءات الاتصالات (ما عدا الإمارات العربية المتحدة)، وجميع سنوي لإحصاءات الصحة (ما عدا الجمهورية العربية السورية).

٤٤ - كما تجمع أربع إلى خمس دول الإحصاءات التالية: المال والتأمين والتحويل سنوياً من قبل جميع الدول (ما عدا العراق والإمارات العربية المتحدة)، والتجارة الدولية سنوياً (فلسطين وقطر والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة)، والدخل والإنفاق الأسري (مصر وفلسطين وقطر والجمهورية العربية السورية)، والتعليم سنوياً من قبل جميع الدول (ما عدا مصر والجمهورية العربية السورية)، والسياحة شهرياً (مصر) وسنوياً (قطر والجمهورية العربية السورية) وكل خمس سنوات (الأردن)، والإحصاءات الاقتصادية حسب النشاط في كل الدول سنوياً (ما عدا العراق والأردن)، وإحصاءات الطاقة في جميع الدول (ما عدا مصر والعراق)، وإحصاءات سنوية عن تجارة التوزيع (ما عدا مصر والعراق والإمارات العربية المتحدة)، والإحصاءات السنوية للنقل (ما عدا العراق والإمارات العربية المتحدة).

٤٥ - أما الإحصاءات التي لا تجمع بشكل واسع من قبل الدول فهي الإحصاءات السنوية لميزان المدفوعات التي تجمعها ثلاث دول هي فلسطين وقطر والإمارات العربية المتحدة، والإحصاءات السنوية للموارد الطبيعية والبيئية التي تجمع في كل من العراق والأردن وقطر. ويلاحظ أن إحصاءات الثقافة لا تجمع إلا في فلسطين وقطر.

رابعاً- تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في بلدان الإسكوا

٤٦ - وضعت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الذي عقد في أوائل التسعينيات، وذلك لإعادة بناء ثقة الجمهور في الإحصاءات الرسمية. وأعدت وثيقة دولية تحدد دور الإحصاءات الرسمية وتوفر مبادئ توجيهية عامة يستعان بها في تيسير النظم الإحصائية. وقد اعتمد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في عام ١٩٩٢، وصادقت عليها اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة عام ١٩٩٤.

٤٧ - وقد أدرج ستة وثلاثون سؤالاً في المسح لعام ٢٠٠٦ للمكاتب الإحصائية الوطنية لمنطقة الإسكوا يتيح للبلدان الأعضاء الإبلاغ عن تجاربها في ما يتصل بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ويبين الجدول أدناه لمحة عامة عن مدى تطبيق الدول لهذه المبادئ من خلال عدد الردود الإيجابية لكل مبدأ. وعليه فإذا افترضنا أن تنفيذ المبدأ كان بشكل كامل من قبل الدول الأعضاء تبين النتائج أدناه أن منطقة الإسكوا تنفذ حوالي ٧٧ في المائة من المبادئ الأساسية بشكل عام. ويتراوح هذا المعدل ما بين ٦٤ في المائة للأردن و ٩٤ في المائة لفلسطين. وقد لا تمثل هذه المعدلات مقياساً حقيقياً لمدى التزام الدول بهذه المبادئ ولنوعية التطبيق، إلا أنها تشير إلى فروقات في نسب التنفيذ بين الدول تراوحت بين متوسطة وجيدة ومتقدمة.

٤٨ - وتبين نتائج المسح المتعلق بتنفيذ المبادئ العشرة للإحصاءات الرسمية في منطقة الإسكوا، أن سبعة من المبادئ الأساسية العشرة لا تطبق بشكل كامل. فقد سجلت أقل نسبة في تنفيذ المبدأ العاشر "التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف" (٥٧ في المائة)، يليه المبدأ الأول "أهمية الإحصاءات الرسمية وعدم تحيزها وتكافؤ إمكانيات الاطلاع عليها" (٦٤ في المائة)، ثم المبادئ الخامس "مصادر الإحصاءات الرسمية" والثامن "التنسيق على المستوى الوطني" والتاسع "الاستعانة بالمعايير الدولية" (٧١ في المائة)، وأخيراً المبدآن الثاني "المبادئ العلمية والآداب المهنية" والثالث "المساءلة والشفافية" (٨٦ في المائة). أما كل من

المبادئ الرابع "الحيلولة دون إساءة الاستعمال" والسادس "السرية" والسابع "القوانين" فيتم تطبيقها بشكل كامل نسبياً.

٤٩- وتناولت الدراسة في القسم الثاني منها أوجه الضعف في تنفيذ المبدأ الثامن "التنسيق على المستوى الوطني" وفي القسم الثالث منها المبدئين الخامس "مصادر الإحصاءات الرسمية" والتاسع "الاستعانة بالمعايير الدولية".

تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية											
المبدأ	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	مجموع الردود بالإيجاب (نسبة مئوية)
عدد الأسئلة	١٣	٤	٢	٢	٥	٢	٤	٢	١	١	
البلد	عدد الردود بالإيجاب										
مصر	٨	٣	٢	٢	٤	٢	٤	١	١		٢٧
العراق	٧	٤	٢	٢	٤	٢	٤	٢		١	٢٨
الأردن	٦	٣	١	٢	٣	٢	٤	١		١	٢٣
فلسطين	١١	٤	٢	٢	٥	٢	٤	٢	١	١	٣٤
قطر	١٠	٣	١	٢	٢	٢	٤	٢	١		٢٧
الجمهورية العربية السورية	٩	٤	٢	٢	٤	٢	٤	١	١	١	٣٠
الإمارات العربية المتحدة	٧	٣	٢	٢	٣	٢	٤	١	١		٢٥
مجموع الردود بالإيجاب	٥٨	٢٤	١٢	١٤	٢٥	١٤	٢٨	١٠	٥	٤	١٩٤
نسبة الردود بالإيجاب	٦٤	٨٦	٨٦	١٠٠	٧١	١٠٠	١٠٠	٧١	٧١	٥٧	٧٧

٥٠- وستتناول الدراسة أدناه أوجه الضعف في المبادئ الأربعة التي لم يتم التطرق إليها في باقي الأقسام:

المبدأ ١: أهمية الإحصاءات الرسمية وعدم تحيزها وتكافؤ إمكانيات الاطلاع عليها

"إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية، على أساس عدم التحيز، بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء بحقهم في التماس المعلومات"

٥١- إن تعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة المنتجة للبيانات الإحصائية يتحقق بدرجة كبيرة عند وجود مجلس أعلى للإحصاء. ونظراً إلى تنوع الأدوار التي يمكن للمجلس أن يقوم بها، كالدفاع عن الوكالة الإحصائية، فإن القيام بدور الحارس للقيم الأساسية يمثل جزءاً من حماية الخصوصية، ويكفل أفضل توازن ممكن بين العناصر المتنافسة على اجتذاب الاهتمام الإحصائي والتفاصيل الوطنية والإقليمية والموثوقية وحسن التوقيت، وإبداء رأي غير متحيز وتقييم المشورة إلى الوزير المعني أو الجهة صاحبة القرار. وتبين نتائج المسح أن ثلاث دول فقط قد أنشأت مجلساً أعلى للإحصاء وهي مصر وفلسطين والجمهورية العربية السورية. وبنوي كل من العراق وقطر تشكيل مجلس أعلى للإحصاء في المستقبل. ولم يتم شرح أسباب عدم تشكيل هذا المجلس في البلدان الأخرى.

٥٢- كما يشكل التخطيط الجيد جزءاً أساسياً من تنفيذ المبدأ الأول. وكان إعلان مسقط لإطلاق الاستراتيجيات الإحصائية العربية في عام ٢٠٠٥ عن أهمية دعوة الدول إلى إنجاز استراتيجياتها الوطنية بنهاية عام ٢٠٠٦. فقد أفادت معظم الدول عن وجود استراتيجية عمل، وليس استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات كما هو موصى به في خطة عمل مراكش للإحصاء، وكما هو معمول به في الجمهورية العربية السورية وفلسطين وفقاً للإطار المحدد في شراكة PARIS21. أما في الأردن فلا يزال وضع الاستراتيجية في المراحل الأولى.

٥٣- وقد عدت معظم الدول الوحدات الإحصائية في الوزارات ومؤسسات القطاع العام التي يتم العمل معها ضمن إطار برنامج العمل. وقد تحتاج الدول إلى ترسيخ صلات التعاون مع هذه الجهات من خلال تضمينها في القانون الإحصائي وإشراكها في وضع الاستراتيجية الخاصة بتنسيق الأدوار في النظام الإحصائي بشكل متكامل ومن خلال آليات تنظيمية وقانونية، وهذا لا يؤثر بشكل أو بآخر على استقلالية المكاتب الإحصائية، التي يضمنها قانون الإحصاء في كل دولة.

٥٤- ومن الضروري إنشاء مجلس للحوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات يضم ممثلين عن جهات عدة، من مكاتب حكومية، ومؤسسات دولية وإقليمية، وأكاديميين، وإعلام، وصحافة، وشركات أعمال، وجمعيات مهنية، ومنظمات غير حكومية، وممثلين عن القطاع الخاص، ويعمل في سبيل إعداد برامج عمل الأجهزة الإحصائية من خلال الاطلاع على احتياجات الجهات المستفيدة من البيانات. وفي هذا السياق يشار إلى أن دولة قطر أفادت بأن حواراً يجري بشكل منتظم مع كل الجهات.

٥٥- وبالإضافة إلى الحوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات، يمكن معرفة مدى الاستفادة عن طريق وسائل أخرى كالاستبيانات والمسوح واستطلاعات الرأي. وقد ذكرت معظم الدول، ما عدا العراق، اللجوء إلى آليات مختلفة مثل إدراج استمارة في النشرات للاستفسار عن مدى رضا المستخدمين والاتصال المباشر بالمستخدمين والمزودين ومن خلال لقاءات دورية وسنوية تتم مع مستخدمي البيانات على شكل حلقات نقاش.

٥٦- وأفادت جميع الدول بأنها تتبع سياسة للنشر كإصدار دوريات شهرية وفصلية وسنوية، وذكرت خمس دول ممارسات مثل نشر جدول زمني سنوي لإصدار التقارير وفق توقيتات محددة، والانضمام إلى النظام العام لنشر البيانات (GDDS)، ونشر تقرير عن نتائج المسح وتوزيع بيان صحفي بشأنها، وعقد ورشة حوار بين منتجين ومستخدمين لمناقشة أبرز نتائج النشاط، ونشر التقارير الإحصائية الصادرة عن كل نشاط إحصائي ورقياً وإلكترونياً ومن خلال الإنترنت، وتأهيل البيانات الخام للمسوح الإحصائية وتوفيرها للمستخدمين. كما أفادت أربع دول فقط عن نشر قائمة للمنشورات والوثائق والخدمات الأخرى.

المبدأ ٢: المبادئ العلمية والآداب المهنية

"حفاظاً على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقاً لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها"

٥٧- أفادت معظم الدول بأن مكاتبها الوطنية للإحصاء حرة من أي تدخل سياسي في ما يخص وضع المنهجية وتصميم المسوح، حيث ينص قانون الإحصاء المعمول به لدى الدول على حرية الأجهزة الإحصائية

واستقلاليتها في جمع البيانات ونشرها، ما عدا في دولة الإمارات العربية المتحدة التي ذكرت أن المكاتب الوطنية للإحصاء تأخذ الموافقة من السلطات العليا في الوزارة مع تأكيد مجلس الوزراء على هذه الموافقة.

٥٨- وبالنسبة إلى المبادئ التوجيهية حول السلوك المهني للموظفين، أجابت الدول بالإيجاب، ولكن لم تشر إلى وجود مبادئ توجيهية خاصة بالسلوك المهني للموظفين، إلا في فلسطين حيث يتم تزويد الموظف برزمة المبادئ التوجيهية وتفرغه لقراءتها وفهمها لفترة لا تقل عن شهر، كما يطلب منه التوقيع على تعهد والقسم بالالتزام بالمبادئ التوجيهية وقانون الإحصاءات العامة في عمله وبعد انتهاء عمله أيضاً، باعتبار أن ما اطلع عليه أثناء عمله في الجهاز يبقى ضمن نطاق قانون الإحصاءات العامة.

٥٩- كما أعربت دولة واحدة هي الجمهورية العربية السورية، عن الرضا الكبير عن عدد الموظفين ومهاراتهم والخبرة المكتسبة لديهم، بينما أعربت خمس دول عن مجرد الرضا (مصر، العراق، الأردن، فلسطين، والإمارات العربية المتحدة)، وأعربت دولة قطر عن عدم الرضا وذلك لعدم كفاية الكادر المخصص لتطوير الإحصاء في الجهاز الإحصائي. واعتبرت أربع دول (العراق، فلسطين، قطر، والجمهورية العربية السورية) أن ميزانية تدريب العاملين في الجهاز الإحصائي ملائمة، بينما اعتبرت ثلاث دول (مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة) أن الميزانية غير كافية.

المبدأ ٣: المساءلة والشفافية

"تيسيراً للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية وفقاً للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها"

٦٠- تقع أخطاء عشوائية تؤثر على نتائج الإحصاءات وبالأخص ما ينتج منها عن استعمال العينات في تنفيذ المسوح والتي يمكن قياسها. كما تحدث أخطاء أخرى غير قابلة للقياس. فعلى المكاتب الوطنية إتاحة هذه المعلومات المتعلقة بمصادر الخطأ للمستخدمين، بالإضافة إلى المفاهيم والمصادر والمنهجيات المستخدمة، ليتسنى لهم الحكم على مدى صلاحية استخدام هذه البيانات.

٦١- وقد أشارت جميع الدول إلى نوعية المعلومات الإحصائية، ومن ضمنها ملائمة المصدر، وتحيز البيانات، ومعدلات الإجابة، وعدم الإجابة، وكيفية معالجة ذلك، والاحتساب، الخ، ما عدا الأردن، وذلك لحدثة عهد القسم. كما لم تقد قطر بأي معلومات بهذا الشأن. وتوفر جميع المكاتب الوطنية للإحصاء بشكل روتيني نصاً تحليلياً إيضاحياً مرفقاً للإحصاءات المنشورة.

المبدأ ١٠: التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف

"التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان"

٦٢- إن تبادل المعلومات والممارسات والتعاون التقني، سواء ما هو منظم على صعيد ثنائي بين الوكالات أو ما هو منظم بواسطة المنظمات الدولية، له أهمية بالنسبة إلى تطوير نطاق الإحصاءات الرسمية ونوعيتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين نظم الإحصاءات الرسمية يسهم بإجراء المسوح والمشاريع المشتركة، مما يؤدي إلى توفير البيانات المطلوبة لاحتساب مؤشرات التنمية، بما فيها مؤشرات التنمية للألفية.

٦٣- وتبين نتائج المسح أن دول المنطقة لا تشترك في مشاريع التعاون الدولي بشكل واسع، وبالتالي فهي لا تستفيد منها. فقد أفادت أربعة مكاتب إحصائية فقط عن بعض مشاريع التعاون الدولي التي اشتركت فيها، وهي العراق والأردن وفلسطين والجمهورية العربية السورية. كما تبين نتائج المسح أن التعاون محصور في عدد قليل من المشاريع.

خامساً- تقييم عملية رصد مؤشرات التنمية في ظل أنشطة الأجهزة الإحصائية الوطنية ومصادر بياناتها

٦٤- قامت جميع الدول الأعضاء في الإسكوا بنشر تقريرها الوطني عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مرة واحدة على الأقل. كما أن بعض الدول تقوم بنشر العدد الثاني من تقريرها. ولكن القدرة الإقليمية على متابعة المجموعة الكاملة للأهداف والمعايير تعتبر متوسطة بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن أكثر الدول الأعضاء تقوم برصد ونشر نفس مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد ما، ولا تقوم بنشر بعض المؤشرات الأخرى لعدم ملائمتها في عملية التنمية في دول المنطقة أو عدم قدرة الدول على إنتاجها^(٢).

٦٥- ويتركز الضعف في منطقة الإسكوا في رصد الأهداف التالية: الهدف الأول "القضاء على الفقر المدقع والجوع"، والهدف السادس "مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض"، والهدف السابع "ضمان توفر أسباب بقاء البيئية". ويمكن القول إن أهم مشاكل الدول في الرصد هي عدم إجراء المسوح اللازمة أو التعاون مع الوزارات المعنية للحصول على بيانات منسقة، وعدم تحديث المسوح بإدخال مؤشرات التنمية عليها، وعدم تغطية البلد بشكل شامل.

٦٦- وتعتمد مصادر بيانات مؤشرات الهدف الأول "القضاء على الفقر المدقع والجوع" على جمع البيانات الخاصة بدخل الأسر المعيشية واستهلاكها وإنفاقها، وذلك عن طريق مسح ميزانية الأسر أو غير ذلك من المسوح التي تشمل الدخل والإنفاق. وتتوافر هذه البيانات بصورة عامة من المسوح الوطنية للأسر المعيشية، بما في ذلك المسوح الديمغرافية والصحية، والمسوح متعددة المؤشرات ومسوح التغذية القطرية. ومن أهم مصادر هذه البيانات الإحصاءات المتصلة بإنتاج الغذاء محلياً، وبالتجارة ومخزونات المواد غير الغذائية، وبيانات استهلاك الغذاء المستخرجة من مسح الأسر المعيشية.

٦٧- وتكشف الدراسة عن ضعف عام في تنفيذ هذه المسوح في الدول وفي الوصول إلى مصادر البيانات المطلوبة. والجدير بالذكر أن بعض الدول التي تنفذ هذه المسوح مثل مصر والعراق وفلسطين وقطر لا ترصد بعض مؤشرات الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تنفذ أياً منها، وبالتالي ليس لها القدرة على رصدها. كما أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها قادرة على الوصول إلى البيانات المطلوبة لاحتساب المؤشر (٥) "نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية" ولكنها لا تقوم برصد هذا المؤشر.

٦٨- أما مصادر بيانات مؤشرات الهدف السادس "مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض" (ما عدا المؤشر (١) الذي يرصد في معظم الدول) فهي مسح الأسر المعيشية، وأهمها: المسح الديمغرافي والصحي، والمسح متعدد المؤشرات، والمسوح الصحية العالمية، ومسح

(٢) للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الوثيقة E/ESCWA/SCU/2006/IG.1/6.

الأسر الريفية، واستطلاع مراقبة السلوك، ومسح الملاريا ووحدات مسح الملاريا المضافة إلى مسح الأسر الجاري تنفيذه، وسجل الأحوال الشخصية، وبرامج منظمة الصحة العالمية.

٦٩- وكما ذكر أعلاه، فإن عدداً قليلاً جداً من الدول ينفذ كل هذه المسوح. ومما يلاحظ هنا أن نفس الدول تنتج مؤشراً فرعياً دون الآخر من نفس المصدر، حيث تقوم كل من مصر والعراق والجمهورية العربية السورية فقط برصد المؤشر (١٩): "معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل"، ولا يرصد المؤشر (١٩-أ): "استخدام الرفال في آخر اتصال جنسي شديد التعرض للخطر" في أي دولة، وترصد الجمهورية العربية السورية فقط المؤشر (١٩-ب): "النسبة المئوية للسكان من الفئة ١٥-٢٤ عاماً، الذين تتوافر لديهم معرفة صحيحة شاملة لفيروس الإيدز"، وتقوم كل من الأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة برصد المؤشر (٢٠): "نسبة مواظبة اليتامى على المدارس إلى مواظبة غير الميتمين من الفئة العمرية ١٠-١٤ عاماً". وتقوم كل من مصر وقطر والإمارات العربية المتحدة برصد المؤشر (٢١-ب): "معدلات الوفيات بالملاريا"، وتقوم كل من العراق والأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة برصد المؤشر (٢٢-أ): "نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا، الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا". وتقوم الإمارات العربية المتحدة فقط برصد المؤشر (٢٢-ب): "نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا، الذين يتخذون تدابير فعالة لعلاجها". كما تقوم كل من مصر والعراق وقطر والإمارات العربية المتحدة برصد المؤشر (٢٣-ب): "معدلات الوفيات المرتبطة بالسل"، وترصد مصر والعراق فقط المؤشر (٢٤-ب): "عدد حالات السل التي تم اكتشافها وشفائها تحت المراقبة في إطار نظام علاجي قصير الفترة".

٧٠- وهناك ضعف في رصد بعض مؤشرات الهدف السابع "ضمان توفر أسباب بقاء البيئة": المؤشر (٢٨): "انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) (بالإضافة إلى رقمين لتلوث الغلاف الجوي العالمي: نفاذ طبقة الأوزون وتراكم غازات الاحتباس الحراري عالمياً"، ومصدره من البيانات التفصيلية الخاصة بمصادر انبعاثه، وعوامل الانبعاث من مصدر محدد وتقوم برصده مصر فقط، والمؤشر (٢٩): "نسبة أعداد السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة" الذي تقوم برصده كل من مصر والعراق وفلسطين وقطر وهو يستوفى من مسوح الأسر المعيشية، كمسح قياس مستوى المعيشة والمسح الديمغرافي والصحي، التي يعد تنفيذهما ضعيفاً نسبياً في الدول، ومن تعدادات السكان.

٧١- وقد سجلت الحاجة إلى بيانات تفصيلية جغرافية في ما يتعلق بالمؤشر (٣٠-ب): "نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء في الريف"، والمؤشر (٣١-ب): "نسبة سكان الريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن". وتستوفى البيانات الخاصة بهذين المؤشرين من عمليات التعداد والمسح، والبيانات الإدارية أو بيانات البنية التحتية، ومسوح الأسر المعيشية كالمسح متعدد المؤشرات والمسح الديمغرافي والصحي واستطلاعات قياس مستوى المعيشة. وتقوم قطر فقط برصد المؤشر (٣١-ب)، وتقوم برصد المؤشرين (٣٠-ب) و(٣١-ب) الجمهورية العربية السورية التي تتميز بإمكانية الوصول إلى كل السجلات الإدارية وبتغطية كاملة للبلاد، بالإضافة إلى العراق.

سادساً- تقييم احتياجات الأجهزة الإحصائية الوطنية

٧٢- من الأهمية القصوى الوقوف على أوجه الضعف في رصد مؤشرات التنمية ومن ضمنها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. واستناداً إلى الأجوبة الواردة من الدول السبع والتحليل أعلاه، بالإضافة إلى

التوصيات السابقة التي صدرت عن اجتماعات اللجنة الإحصائية، يتناول القسم الأخير من هذه الدراسة مقترحات معروضة على اللجنة الإحصائية بشأن الاحتياجات المطلوبة لبناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية.

ألف - الإطار القانوني للأنشطة الإحصائية

٧٣- توصى بلدان الإسكوا بإعداد خطط استراتيجية وطنية لتطوير إحصاء NSDS ذي برامج متعددة السنوات للأنشطة الإحصائية وتضم كافة عناصر النظام الإحصائي من منتجي البيانات، أخذة في الاعتبار المقاييس والاحتياجات المتعلقة بالمؤشرات الإنمائية.

باء - الموارد المالية والتقنية والبشرية

٧٤- يتوجب على نظم الإحصاءات الوطنية توفير الموارد التقنية والمالية لكل المصادر المنتجة للبيانات، وذلك لتسهيل توفير البيانات المطلوبة وتحسين نوعيتها. وعلى إدارة العمل الإحصائي في المكاتب الإحصائية ضمان العدد الكافي من العاملين في المكتب الوطني للإحصاء وتوزيع العمل بشكل فعال، مع ما قد يتطلبه ذلك من إعادة نظر في الهيكل والأنشطة الإضافية المطلوب القيام بها وعدد الموظفين وضبط دورة العمالة وتقديم الحوافز للموظفين. كما على المكاتب الوطنية توفير ميزانية ملائمة لتدريب العاملين بشكل منظم ومتناغم مع التطورات الحديثة في المجال الإحصائي لتمكينهم من مواكبة الاحتياجات الوطنية والاحتياجات الدولية للتنمية، وذلك من خلال برنامج تدريبي منظم وخاص بموظفي الوحدات الإحصائية في المؤسسات الحكومية.

جيم - تنسيق الأنظمة الإحصائية الوطنية

٧٥- تقود المكاتب الوطنية للإحصاء عملية تحديد المسؤوليات الإدارية للأجهزة المنتجة للبيانات المختلفة في النظم الإحصائية الوطنية لتقوم كل منها بمهامها من الأنشطة المطلوبة، من خلال إطار قانوني له صلاحية قانونية معينة في اتخاذ الإجراءات التقنية اللازمة. وعلى الدول ضمان التنسيق الجيد بين منتجي البيانات، وذلك من خلال إنشاء مجلس وطني أعلى للإحصاء.

٧٦- ومن المهم وضع برنامج عمل سنوي أو متعدد السنوات للأنشطة الإحصائية، يضم جميع المؤسسات التي تنتج بيانات إحصائية وتعمل ضمن قانون الإحصاء، ويتميز بوجود ترتيبات تنظيمية لتنسيق جمع المعلومات حول الإحصاءات على الصعيد الوطني، مثل توقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات التي تُجمع منها البيانات لضمان تنظيم العمل، وعقد ندوات بين المنتجين والمستخدمين من جهات متعددة بشكل منظم وعلى مستوى عال. كما ينبغي أن يشمل برنامج العمل وضع ترتيبات تنظيمية لتطوير المعايير الإحصائية، وإنشاء وحدة تنسيق التصنيفات والمعايير والتعاريف والمفاهيم وإعداد دليل بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الأنظمة الإحصائية، وتشكيل لجنة لتطوير الإحصاءات تضم ممثلين عن أقسام الإحصاء في الوزارات وتكون مهمتها تنسيق العمل الإحصائي على المستوى الوطني.

دال - ضبط الجودة

٧٧- من الضروري تشجيع جميع المكاتب الوطنية للإحصاء على الانضمام إلى برنامج صندوق النقد الدولي GDDS لتحسين النوعية الإحصائية للبيانات، والعمل على إنشاء برنامج النوعية الإدارية لإدارة تطوير جودة البيانات وتدقيقها، ومراقبة آليات ضبط الجودة وضمان التزام الوحدات المختلفة بمعايير الجودة المعتمدة في العمل الإحصائي، وإجراء تقييم دوري لمعرفة التقدم المحرز، وضبط مواعيد الأنشطة الإحصائية واتخاذ التدابير للتقيد بالمواعيد، وتخفيض العبء على الجهات التي تملأ الاستبيانات، بالإضافة إلى تحسين التقيد بمواعيد النشر وتنفيذ المسوح، وذلك من خلال وضع خطة سنوية وإصدار جدول زمني إحصائي يتضمن مواعيد إصدار التقارير وإجراء المسوح المقرر تنفيذها، والإعلان مسبقاً في كافة الوسائل المتوافرة عن أي تأجيل وسببه، والموعود القادم للنشر أو التنفيذ، وتطوير السجلات الإدارية في مختلف المواضيع واستخدام بياناتها بشكل أساسي.

هـ - تكنولوجيا المعلومات

٧٨- من الضروري أن تقوم الدول الأعضاء باستخدام الإنترنت في نشر المعلومات والبيانات عن طريق المنهجيات الحديثة مثل تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية (SDMX)، وعن طريق الأنشطة المختلفة من عقد اجتماعات وإجراء مسوح ودراسات وغيرها لمنتجات الإحصاءات ومستخدميها بشكل أني وبكلفة قليلة، وتطوير قاعدة بيانات وإصدار منشورات مجانية، وتوفير حاسوب إلكتروني موصول بالإنترنت لكل موظف مختص.

واو - التعاون الدولي

٧٩- ينبغي الاستفادة بشكل أفضل من التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف بين الوكالات وبواسطة المنظمات الدولية، من أجل تحسين نظم الإحصاءات الرسمية وإجراء المسوح والمشاريع، وخاصة المسح الصحي والديمغرافي (DHS)، ومسح المشروع العربي لصحة الأسرة (PAPFAM)، والاستعانة باليونيسيف في إجراء المسح متعدد المؤشرات (MICS)، وباليونسكو في تنفيذ المسح الخاص بمعرفة القراءة والكتابة (LAMP)، وبمنظمة الصحة العالمية في إجراء مسوح الصحة العالمية، بالإضافة إلى تطوير السجلات الإدارية لإنتاج البيانات اللازمة لقياس مؤشرات التنمية، شرط أن يكون التعاون الدولي جزءاً لا يتجزأ من عمل الأجهزة الإحصائية الوطنية لرفع قدرات هذه الأجهزة وإكسابها المهارات التقنية.

زاي - المعايير والتصنيفات الدولية

٨٠- من الضروري توحيد المفاهيم والتطبيقات المستخدمة في مختلف المواضيع الإحصائية والحرص على صياغة كل مفهوم بالتشاور مع المختصين لأجل أن يحظى المفهوم الموحد بالقبول العام من خلال التدابير التنظيمية المطلوبة لتنسيق التصنيفات والمعايير والتعاريف والمفاهيم، وتأسيس قسم إداري يكون مسؤولاً عن تنسيق المفاهيم والتعاريف والمعايير على المستوى الوطني والدولي.

٨١- كما ينبغي الاهتمام بتطبيق المعايير الدولية من قبل جميع الدول وبالأخص التصنيفات التالية: التصنيف المركزي للمنتجات (CPC)، والتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة (BEC)، والتصنيف الدولي لحالة العمالة (ICSE-93)، والتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED-97) والتصنيف الدولي للأمراض والمشاكل المتعلقة بالصحة (ICD-10)، والتصنيف الدولي للأداء وحالات العجز والصحة (ICF).

حاء- المسوح والتعدادات

٨٢- لا بد من العمل على تنفيذ المسوح بحسب الدورية الموصى بها دولياً وبالأخص مسح الاستهلاك والحالة المعيشية، والمسح متعدد المؤشرات، والمسح الخاص بمعرفة القراءة والكتابة، ومسح الملايا، والمسح الوطني للتغذية، ومسح الصحة الإنجابية، ومسوح الصحة العالمية، والمسح الديمغرافي والصحي، ومسح ميزانية الأسرة، ومسح القوى العاملة، ومسح تعداد المؤسسات. كما ينبغي السعي إلى إنتاج بيانات تفصيلية عن النوع الاجتماعي والريف والحضر.

طاء- السجلات الإدارية

٨٣- ينبغي العمل على إنشاء آلية للحصول على أهم مصادر الإحصاءات الرسمية للمكاتب الإحصائية الوطنية من بيانات السجلات الإدارية والوزارات المختصة والتي يمكن أن توفر مؤشرات التنمية، واستخراج البيانات حسب النوع الاجتماعي وجغرافية المنطقة. وينبغي بشكل خاص التنسيق مع الوزارات المختصة بالصحة والبيئة والطاقة والمباني والأشغال العامة، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير السجلات الإدارية للإحصاءات الحيوية والضمان الاجتماعي والعمل.

ياء- جمع ودورية إحصاءات ومؤشرات رئيسية حسب حقل البيانات

٨٤- على المكاتب الإحصائية تكثيف جهودها وزيادة الاهتمام بجمع إحصاءات دورية في الحقول التالية: التجارة الدولية، والدخل والإنفاق الأسري، والتعليم، والسياحة، والاقتصاد حسب النشاط، والطاقة، وتجارة التوزيع، والنقل، وميزان المدفوعات، والموارد الطبيعية والبيئية، والثقافة.

كاف- بناء القدرات

٨٥- ينبغي العمل على بناء القدرات الوطنية في مجالات إدارة الأنظمة الإحصائية، وإعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمع وتبويب ونشر البيانات، واعتماد تقنيات نظم المعلومات الجغرافية، وذلك استناداً إلى المعايير الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالتبادل الإلكتروني للبيانات، بالإضافة إلى دعم القدرات الوطنية في جمع وتبويب ونشر الإحصاءات، واتباع أساليب القياس المعتمدة في إجراء المسوح استناداً إلى المقاييس والمعايير الدولية، في الميادين التالية:

- إحصاءات الفقر وأساليب قياسها والمسوح ذات العلاقة؛
- الإحصاءات الجارية، مثل الإحصاءات الحيوية، والإحصاءات الصحية، وإحصاءات التعليم، وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وغيرها؛
- مؤشرات التنمية، وخاصة المتعلقة بمؤتمرات الأمم المتحدة وفي مقدمتها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- إحصاءات العمل: العمالة والبطالة والعمالة الناقصة، وإحصاءات القطاع غير المنظم، والمسوح ذات العلاقة؛
- إحصاءات البيئة والطاقة والمسوح ذات العلاقة؛
- تعدادات السكان والمساكن والمسوح الأسرية المتنوعة؛
- إحصاءات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة؛
- نظام الحسابات القومية SNA93 وتعديلاته.

المصادر

بيانات الدول لمسح عام ٢٠٠٦ للمكاتب الوطنية للإحصاء، الوثيقة E/ESCWA/SCU/2006/IG.1/7xxx.

دليل التنظيم الإحصائي، تشغيل الوكالات الإحصائية، الطبعة الثالثة (ST/ESA/STAT/SER.F/88).

مؤشرات معدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية (ST/ESA/STAT/SER.F/95).

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية <http://unstats.un.org/unsd/goodprac/bpabout.asp>.

تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، تقرير الأمين العام، الدورة الخامسة والثلاثون للجنة الإحصائية، ٢-٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، البند ٦ (أ) من جدول الأعمال (E/CN.3/2004/21).

ESCWA, MDG national reports, <http://www.escwa.org.lb/divisions/scu/main.asp>.

Development Indicators, Report of the Secretary-General, Thirty-seventh session of the Statistical Commission, 7-10 March 2006 (E/CN.3/2006/14).

Statistical Capacity-Building, Report of the Secretary-General, Thirty-seventh session of the Statistical Commission, 7-10 March 2006, (E/CN.3/2006/27).

Statistical Capacity-Building Indicators, Final Report, PARIS21 Task Team, September 2002.

Follow-up to the Millennium Development Goals: Opportunities and Challenges for National Statistical Systems, based on SCA/ECLAC Questionnaire: Tracking progress towards the Millennium Development Goals.

